الأمم المتحدة

E/2002/15/Add.3

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
30 May 2002
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٢

نيويورك، ١-٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٢

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت*

التعاون الإقليمي

التعاون الإقليمي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

تقرير الأمين العام

إضافة**

المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ إجراءات بشأنها أو التي يوجه انتباهه إليها

موجز

تتضمن هذه الإضافة إلى تقرير الأمين العام عن التعاون الإقليمي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما القرارات والمقررات المتخذة في الدورات التي عقدتها اللجان الإقليمية مؤخرا في النصف الأول من عام ٢٠٠٢، حيث عقدت ثلاث لجان من اللجان الخمس دوراتها العادية: فقد عقدت اللجنة الاقتصادية لأوروبا دورتها السابعة والخمسين في جنيف في الفترة من ٧ إلى ١٠ أيار/مايو؛ وعقدت اللجنة الاقتصادية

* E/2002/100 و Add.1.

** تأخر تقديم هذه الوثيقة بسبب عقد دورات اللجان الإقليمية في أيار/مايو ٢٠٠٢، واستمر آخر هذه الدورات حتى ٢٢ أيار/مايو.

250602 250602 02-40823 (A)
0240823

والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ دورتها الثامنة والخمسين في بانكوك في الفترة من ١٦ إلى ٢٢ أيار/مايو؛ وعقدت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي تجتمع كل سنتين، دورتها التاسعة والعشرين في برازيليا في الفترة من ٦ إلى ١٠ أيار/مايو. وعقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التي تجتمع أيضا كل سنتين، دورة استثنائية في بيروت في ١١ آذار/مارس. ومن الآن فصاعدا ستقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، التي تجتمع كل سنتين، بعقد اجتماعات سنوية؛ وقد تأجل عقد الدورة الخامسة والثلاثين للجنة/الدورة الأولى لمؤتمر وزراء المالية والتنمية الاقتصادية والتخطيط، التي كانت مقررة في أيار/مايو، إلى شهر تشرين الأول/أكتوبر.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – المسائل التي تتطلب من المجلس اتخاذ إجراءات بشأنها	١-٢	٤
ألف – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	١	٤
باء – اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٢	٢٠
ثانيا – المسائل التي يوجه انتباه المجلس إليها	٣-٣٧	٢١
ألف – اللجنة الاقتصادية لأوروبا	٣-٢١	٢١
باء – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	٢٢-٢٣	٢٤
جيم – اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٢٤-٣٢	٢٥
دال – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	٣٣-٣٧	٢٧

أولا – المسائل التي تتطلب من المجلس اتخاذ إجراءات بشأنها

ألف – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

١ – اعتمدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، في دورتها الثامنة والخمسين، مشروع القرار التالي ليقوم المجلس بإقراره:

مشروع القرار الأول

إعادة تشكيل هيكل اجتماعات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى قرارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ١٤٣ (د-٣٠) المؤرخ ٥ نيسان/أبريل ١٩٧٤[١]، و ٢١٠ (د-٣٦) المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٠[٢]، و ٢٦٢ (د-٤٣) المؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٨٧[٣]، و ٣/٤٧ المؤرخ ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩١[٤]، و ٢/٤٨ المؤرخ ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٢[٥]، و ٣/٥١ المؤرخ ١ أيار/مايو ١٩٩٥[٦]، بشأن هيكل اجتماعات اللجنة،

وإذ يشير أيضا إلى قرار اللجنة ١/٥٣ المؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٧[٧]، بشأن إعادة تشكيل هيكل اجتماعات اللجنة، وبخاصة إلى مقرر اللجنة الوارد في القرار المذكور والقاضي باستعراض هيكل الاجتماعات، بما في ذلك الأولويات المواضيعية والهيكل الفرعي، في موعد لا يتجاوز دورتها الثامنة والخمسين،

وإدراكا منه لقراره ٤٦/١٩٩٨ المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٨ بشأن اتخاذ تدابير أخرى لإعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما،

وإذ يشير إلى المقاصد الواردة في الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة، كما جاءت في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[٨]، الذي اعتمده مؤتمر قمة الألفية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وإلى غيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا،

وإذ يشير أيضا إلى قرار الجمعية العامة ١١/٥٠ المؤرخ ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ بشأن تعدد اللغات، وبخاصة الفقرات ١ و ٥ و ٦ من ذلك القرار،

وإذ يدرك أن التحديات الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية التي تواجهها البلدان والأقاليم في منطقة

---

(١) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٧٤، الملحق رقم ٥ (E/5469-E/CN.11/1153)، الجزء الثالث.

(٢) المرجع نفسه، ١٩٨٠، الملحق رقم ٦ والتصويب (E/1980/26 و Corr.1)، الفصل الثالث.

(٣) المرجع نفسه، ١٩٨٧، الملحق رقم ١٤ (E/1987/34)، الفصل الرابع.

(٤) المرجع نفسه، ١٩٩١، الملحق رقم ١٤ (E/1991/35)، الفصل الرابع.

(٥) المرجع نفسه، ١٩٩٢، الملحق رقم ١١ (E/1992/31)، الفصل الرابع.

(٦) المرجع نفسه، ١٩٩٥، الملحق رقم ١٧ (E/1995/37)، الفصل الرابع.

(٧) المرجع نفسه، ١٩٩٧، الملحق رقم ١٨ (E/1997/38)، الفصل الرابع.

(٨) انظر قرار الجمعية العامة ٢/٥٥ المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

آسيا والمحيط الهادئ هي تحديات مترابطة متعددة الأبعاد، ولا سيما في عالم يزداد عولمة، وأن النُهج الفعالة لمعالجتها تتطلب القيام بعمل متعدد الاختصاصات فضلا عن إجراء تعاون إقليمي معزز وتبادل للخبرات بين البلدان،

وإذ يسلّم بنطاق المسؤوليات الملقاة على عاتق اللجنة، التي تشكل منطقتها أكبر منطقة في العالم من حيث التغطية الجغرافية وتضم ٦٢ في المائة من سكان العالم فضلا عن غالبية سكانه الأشد فقرا،

وإذ يلاحظ التنوع في مستويات التنمية للبلدان والأقاليم الموجودة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ والاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والجزرية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية،

وإذ يلاحظ أيضا الدور الفريد الذي تقوم به اللجنة بصفتها أكثر الهيئات تمثيلا لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، وولايتها الشاملة باعتبارها المركز الرئيسي لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ،

وإذ يضع في اعتباره عدم التجزئة في السعي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية،

وإذ ينوه بالمبادرات التي قام بها الأمين التنفيذي للجنة من أجل إعادة تنشيط وتشكيل برنامج عمل اللجنة وإذ يؤيد تركيز عمل اللجنة على ثلاثة مجالات مواضيعية رئيسية هي الحد من الفقر وإدارة العولمة ومعالجة القضايا الاجتماعية الناشئة،

وقد نظر في توصيات ''الاجتماع الحكومي الدولي لاستعراض هيكل اجتماعات اللجنة، بما في ذلك أولوياتها المواضيعية وهيكلها الفرعي''، المعقود في بانكوك في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢[٩]،

١ - **يقرر** الموافقة على تنقيح هيكل اجتماعات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بما في ذلك أولوياتها المواضيعية والقطاعية وهيكلها الفرعي، لكي يتمشى مع النمط التالي:

أولا - اللجنة

تجتمع اللجنة في دورات سنوية، تضم كل دورة منها جزءا لكبار المسؤولين يليه جزء وزاري، لمدة لا تزيد عن سبعة أيام عمل، وذلك لمناقشة المسائل المهمة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة والفصل فيها، وللبت في توصيات هيئاتها الفرعية وتوصيات الأمين التنفيذي، ولبحث برنامج العمل والأولويات وإقراره، ولاتخاذ أي قرارات لازمة أخرى، وفقا لاختصاصاتها.

ثانيا - الهيكل الفرعي

يتألف الهيكل الفرعي للجنة من اللجان المواضيعية الثلاث التالية ومن اللجان الفرعية التابعة لها:

(أ) لجنة الحد من الفقر؛

(ب) لجنة إدارة العولمة؛

(ج) لجنة القضايا الاجتماعية الناشئة؛

فضلا عن الهيئتين الخاصتين القائمتين.

وتجتمع اللجان المواضيعية الثلاث في دورات كل سنتين لا تزيد مدة كل دورة عن ثلاثة أيام.

وتُنشأ في إطار لجنة الحد من الفقر اللجنتان الفرعيتان التاليتان:

(٩) انظر الوثيقة E/ESCAP/1235، الجزء الثالث.

(أ) اللجنة الفرعية المعنية بممارسات الحد من الفقر؛

(ب) اللجنة الفرعية المعنية بالإحصاءات.

وتنشأ في إطار لجنة إدارة العولمة اللجان الفرعية الأربع التالية:

(أ) اللجنة الفرعية المعنية بالتجارة الدولية والاستثمار؛

(ب) اللجنة الفرعية المعنية بهياكل النقل الأساسية وبتيسير النقل والسياحة؛

(ج) اللجنة الفرعية المعنية بالبيئة والتنمية المستدامة؛

(د) اللجنة الفرعية المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والفضاء.

وتنشأ في إطار لجنة القضايا الاجتماعية الناشئة اللجنتان الفرعيتان التاليتان:

(أ) اللجنة الفرعية المعنية بالفئات الضعيفة اجتماعيا؛

(ب) اللجنة الفرعية المعنية بالصحة والتنمية.

وتجتمع اللجنتان الفرعيتان في دورات كل سنتين لا تزيد مدة كل دورة عن ثلاثة أيام.

وتجتمع اللجنة الفرعية المعنية بالإحصاءات، إذا قررت ذلك اللجنة المعنية بالحد من الفقر، في دورات سنوية لا تزيد مدة كل دورة منها عن ثلاثة أيام.

وسيتم الإبقاء على ''الهيئة الخاصة المعنية بأقل البلدان نموا وبالبلدان النامية غير الساحلية'' وعلى ''الهيئة الخاصة المعنية بالبلدان الجزرية النامية في المحيط الهادئ''. وتعقد الهيئتان دوراتهما مرة كل سنتين، على ألا تتجاوز مدة كل دورة يومين، فتعقد إحداهما دورتها في عام وتعقد الأخرى دورتها في العام الذي يليه فور انتهاء الدورات السنوية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

ويرد في المرفق الأول لهذا القرار الهيكل المنقح في شكل رسم بياني.

ثالثا – المؤتمرات الوزارية المخصصة

(أ) يجوز أن تُعقد، بموافقة مسبقة من اللجنة، مؤتمرات وزارية مخصصة للنظر في مسائل محددة، على ألا يعقد أكثر من مؤتمر واحد في السنة؛

(ب) ولا يجوز في العادة، في السنوات التي يعقد فيها مؤتمر وزاري للنظر في أمور تشمل القضايا التي تناقش عادة في لجنة/لجنة فرعية، أن تنعقد تلك اللجنة/اللجنة الفرعية.

رابعا – الاجتماعات الحكومية الدولية المخصصة

(أ) يجوز أن تُعقد، بموافقة مسبقة من اللجنة، اجتماعات حكومية دولية مخصصة للنظر بالتفصيل في المسائل الموضوعية والمسائل ذات الأولوية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة المتعددة القطاعات؛

(ب) لا يجوز عقد أكثر من خمسة من هذه الاجتماعات الحكومية الدولية في سنة تقويمية واحدة، ولا ينبغي أن يتجاوز مجموع عدد أيامها ٢٥ يوما.

خامسا – اللجنة الاستشارية للممثلين الدائمين والممثلين الآخرين المعينين من قِبل أعضاء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (اللجنة)

تتمشى مهام اللجنة الاستشارية للممثلين الدائمين والممثلين الآخرين المعينين من قِبل أعضاء اللجنة مع الاختصاصات المبينة في المرفق الثاني لهذا القرار. وتبحث

اللجنة الاستشارية في سبل تعزيز وتحسين قدرتها على إسداء المشورة والمساعدة للأمين التنفيذي لدى قيامه بصياغة المقترحات المتعلقة بالخطة المتوسطة الأجل، والميزانية البرنامجية، وأولويات برنامج العمل، وتخصيص الموارد، وفقا للمبادئ التوجيهية التي تحددها اللجنة، وعلى رصد وتقييم تنفيذ برنامج عمل اللجنة ونتائجه وفعاليته، طبقا لما هو مبين في الفقرتين ٢ و ٣ من اختصاصات اللجنة الاستشارية، وتقدم تقارير إلى اللجنة بشأن هذه المسألة على نحو منتظم.

سادسا – الهيئات الإقليمية القائمة التي ترعاها اللجنة

تواصل الهيئات الإقليمية التالية التي ترعاها اللجنة عملها على النحو المحدد في نظمها الأساسية واختصاصاتها:

(أ) مركز آسيا والمحيط الهادئ لنقل التكنولوجيا؛

(ب) مركز التنسيق الإقليمي لبحوث وتنمية الحبوب الخشنة والقطانيات والجذريات والدرنيات في المناطق المدارية الرطبة في آسيا والمحيط الهادئ؛

(ج) المعهد الإحصائي لآسيا والمحيط الهادئ؛

(د) مركز آسيا والمحيط الهادئ للهندسة والآليات الزراعية.

سابعا – أحكام عامة

(أ) المهام

مهام اللجان والهيئتين الخاصتين محددة في اختصاصات كل منها في المرفقات من الثالث حتى السابع لهذا القرار. وتعالج اللجان المسائل التي تغطيها اختصاصاتها على نحو شامل وفقا لنهج مشترك بين القطاعات ومواضيعي.

(ب) النظام الداخلي

يسري النظام الداخلي للجنة، بما في ذلك القواعد المنظمة لعملية صنع القرار، على اللجان واللجان الفرعية والهيئتين الخاصتين بعد إجراء التعديلات اللازمة ما لم تحدد اللجنة خلاف ذلك.

(ج) الدورة غير الرسمية

يجوز تنظيم دورة غير رسمية لرؤساء الوفود في أثناء الجزء الوزاري لكل دورة من دورات اللجنة على ألا توضع في إطار مؤسسي. ويُحدد جدول أعمال الدورة غير الرسمية بتوافق الآراء ويصل جدول الأعمال المشروح إلى الأعضاء قبل افتتاح الدورة بثلاثين يوما على أقل تقدير لكفالة كفاءة الدورة وفعاليتها. وتوفر للدورة خدمات الترجمة الشفوية؛

٢ – **يدعو** الأمين التنفيذي للجنة إلى القيام، بتوجيه من الأمين العام وعلى النحو الذي يتمشى مع الهدف المتمثل في تعظيم أثر الأمم المتحدة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بإعادة تنظيم الأمانة من أجل تعزيز قدرتها على خدمة الهيكل الفرعي للجنة وتنفيذ برنامج عملها المنقح في إطار الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥؛

٣ – **يطلب** إلى الأمين التنفيذي أن يبلغ في غضون الأشهر الستة المقبلة أعضاء اللجنة وأعضاءها المنتسبين بتقييمه المبدئي للآثار التنظيمية والوظيفية والمالية الناشئة عن إعادة النظر في الهياكل الحكومية الدولية التابعة للجنة؛

٤ – **يطلب أيضا** إلى الأمين التنفيذي أن يستكشف بالتشاور الوثيق مع الأعضاء والأعضاء المنتسبين، بما في ذلك من خلال اللجنة الاستشارية للممثلين الدائمين والممثلين الآخرين المعينين من قبل أعضاء اللجنة، سبلا ابتكارية من ضمنها التغييرات المحتملة لشكل دورة اللجنة، وذلك لزيادة عدد الوزراء المشاركين وزيادة تفعيل تبادل

الآراء فيما بين الممثلين الموفدين إلى دورات اللجنة، وأن يقدم توصياته إلى اللجنة في دورتها التاسعة والخمسين؛

٥ - **يثني** على أمانة اللجنة لتنفيذها قرارات الجمعية العامة التي حُددت فيها الترتيبات اللغوية المتعلقة بكل من اللغات الرسمية للجنة ولغات العمل بها، ويحث الأمين التنفيذي على أن يواصل ما يبذله من جهود لرصد التنفيذ الصارم لقرار الجمعية العامة ١١/٥٠ المؤرخ ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ رصدا دقيقا؛

٦ - **يطلب** إلى الأمين التنفيذي أن يقدم إلى اللجنة في دورات لاحقة تقارير عن تنفيذ هذا القرار، مع التركيز بوجه خاص على ما إذا كان هيكل اجتماعات اللجنة يؤدي أم لا غرض تحسين الكفاءة ويشجع الأعضاء والأعضاء المنتسبين على زيادة تمثيلهم اتساعا ونوعية، مما يشكل بخاصة الأساس الذي يقوم عليه استعراض منتصف المدة المزمع إجراؤه خلال الدورة الحادية والستين لتقييم أداء هيكل الاجتماعات؛

٧ - **يؤيد** قرار اللجنة إعادة النظر في هيكل اجتماعاتها بما في ذلك أولوياتها المواضيعية والقطاعية وهيكلها الفرعي، مع مراعاة نتائج استعراض منتصف المدة لهيكل الاجتماعات، في موعد لا يتجاوز دورتها الثالثة والستين.

المرفق الأول

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ: الهيكل الفرعي للجنة

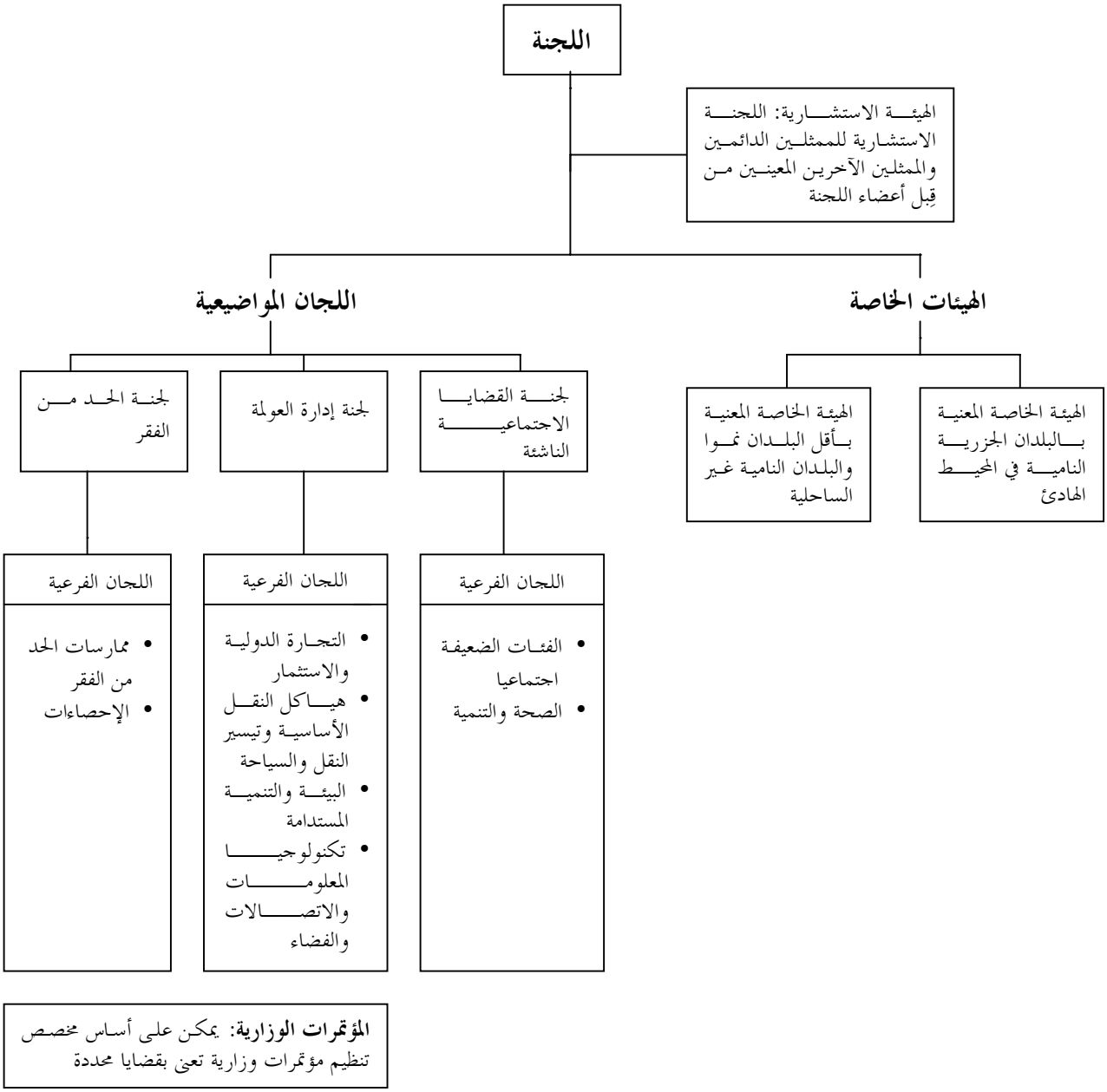

المرفق الثاني

اختصاصات اللجنة الاستشارية للممثلين الدائمين والممثلين الآخرين المعينين من قِبل أعضاء اللجنة

تضطلع اللجنة الاستشارية للممثلين الدائمين والممثلين الآخرين المعينين من قِبل أعضاء اللجنة بالمهام التالية:

١ - مواصلة تعاون وتشاور وثيقين بين أعضاء وأمانة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

٢ - إسداء المشورة والمساعدة للأمين التنفيذي لدى صياغة المقترحات المتعلقة بالخطة المتوسطة الأجل، والميزانية البرنامجية والأولويات، تمشيا مع المبادئ التوجيهية التي تضعها اللجنة.

٣ - تلقي المعلومات على أساس منتظم بشأن سير الأعمال الإدارية والمالية للجنة. وتقديم المساعدة والمشورة للأمين التنفيذي في مجال رصد وتقييم تنفيذ برنامج عمل اللجنة.

٤ - استعراض مشروع جدول الاجتماعات قبل تقديمه إلى دورة اللجنة.

٥ - تبادل الآراء مع الأمين التنفيذي بشأن جدول الأعمال المؤقت لكل دورة من دورات اللجنة، مع أخذ الفصل الثاني من نظامها الداخلي بعين الاعتبار.

٦ - إسداء المشورة إلى الأمين التنفيذي بشأن تحديد المسائل الاقتصادية والاجتماعية الناشئة والمسائل الأخرى ذات الصلة من أجل إدراجها في الجداول المؤقتة لأعمال دورات اللجان.

٧ - تقديم المساعدة للأمانة على وضع جدول الأعمال المؤقت المشروح لكل دورة من دورات اللجنة قبل صياغته في شكله النهائي.

٨ - رصد أداء النهج المواضيعي وتنفيذ الأنشطة في إطاره، من أجل تقديم تقييم لهذا النهج، واقتراح التعديلات أو التغييرات التي يمكن إدخالها على المواضيع، على اللجنة، في الوقت المناسب.

٩ - الاضطلاع بأي مهام أخرى تكلفها بها اللجنة.

المرفق الثالث

اختصاصات لجنة الحد من الفقر

يمثل الفقر التحدي الرئيسي الذي تواجهه البلدان النامية في آسيا والمحيط الهادئ في مجال التنمية، حيث يعيش في هذه المنطقة ثلثا فقراء العالم. ويشار إلى الحاجة العاجلة لاتخاذ إجراءات فعالة للحد من الفقر ضمن الأهداف الإنمائية التي نص عليها إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، ومن هذه الأهداف ما يدعو إلى خفض نسبة الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. فالفقر ظاهرة دينامية معقدة متعددة الأبعاد تتشابك فيها المسائل وتستوجب التركيز المتكامل على المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وفي ضوء هذه الخلفية، ينبغي للجنة الحد من الفقر أن تعمل باعتبارها منتدى إقليميا لمساعدة الأعضاء والأعضاء المنتسبين على تحقيق الأهداف التالية: (أ) وضع استراتيجيات وسياسات للحد من الفقر على نحو سريع ومستدام لتحسين نوعية حياة الفقراء، و (ب) تعزيز هياكل الإحصاء الأساسية الوطنية لجمع وتحليل ونشر الإحصاءات من خلال الترويج لمنهجيات مشتركة لإجراء مقارنات بين البلدان وتحسين جودة الإحصاءات و (ج) بلورة وتقاسم الخبرات المتعلقة بالممارسات الفضلى في مجال الحد من الفقر في المناطق الحضرية والريفية.

ويتمثل هدف لجنة الحد من الفقر في تمكين أعضاء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وأعضائها المنتسبين من أن يصمموا وينفذوا على نحو أفضل سياسات واستراتيجيات منحازة للفقراء لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وتقوم لجنة الحد من الفقر، تحت الإشراف العام للجنة بما يلي:

١ - استعراض التقدم المحرز والعقبات المعترضة في تحقيق كل من الجوانب الكمية والنوعية من الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة.

٢ - تحليل الاتجاهات والتطورات العالمية والإقليمية، بما في ذلك المسائل الاقتصادية والاجتماعية الناشئة، التي تؤثر على مستويات الفقر في المنطقة، مع التركيز بوجه خاص على تقديم توصيات بخيارات سياسية عامة تعزز النمو الاقتصادي المفيد للفقراء وتضع أوجه عدم التكافؤ الاجتماعي.

٣ - استعراض وتحليل التقدم المحرز في تطوير الإحصاءات في المنطقة، والمساعدة على تعزيز الهياكل الإحصائية الوطنية والتشجيع على تحسين جودة الإحصاءات، مع التركيز على المجالات التالية:

(أ) تحسين ومواءمة منهجيات قياس الفقر والإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة؛

(ب) تحديد مجالات الإحصاء ذات الأولوية من قبل الأعضاء والأعضاء المنتسبين بما في ذلك على سبيل الذكر لا الحصر، الحسابات الوطنية والقطاع غير الرسمي والإحصاءات الجنسانية والإحصاءات البيئية والإحصاءات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاقتصاد القائم على المعارف.

٤ - التشجيع على تبادل الخبرات ونقل الممارسات الفضلى بشأن الحد من الفقر فضلا عن بناء القدرات البشرية والمؤسسية، مع التركيز بوجه خاص على ما يلي:

(أ) إدماج عناصر الحد من الفقر والتنمية المستدامة وحماية البيئة؛

(ب) إدماج عناصر الحد من الفقر والديناميات السكانية والهجرة؛

(ج) تعزيز الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفقراء من خلال نهج يبلور الاحتياجات ويقوم على إعمال الحقوق؛

(د) تشجيع إشراك الفقراء في اتخاذ القرارات من خلال المنظمات المجتمعية؛

(هـ) التشجيع على استحداث تكنولوجيات للمعلومات والاتصالات تكون قابلة للاستمرار ومعقولة التكلفة تركز على احتياجات الفقراء.

٥ - استعراض وتقييم تنفيذ وفعالية برنامج عمل اللجنة ذي الصلة، وتقديم توصيات إلى اللجنة بشأن برامج العمل المقبلة، وضمان التناول المناسب في هذه العملية، للمسائل الشاملة لعدة قطاعات من قبيل الشواغل الخاصة للبلدان الجزرية في المحيط الهادئ، والبلدان النامية غير الساحلية، وأقل البلدان نموا، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، والبيئة، وتنمية الموارد البشرية، ودور المرأة في التنمية.

٦ - تعزيز الاتصال مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية والإقليمية والثنائية فضلا عن كيانات القطاع الخاص لدعم سياسات واستراتيجيات الحد من الفقر التي من شأنها مضاعفة الجهد المبذول لتحقيق التآزر وتجنب ازدواجية الجهود.

٧ - زيادة توثيق التعاون والأنشطة المشتركة مع الوكالات المعنية في منظومة الأمم المتحدة للتقليل إلى الحد الأدنى من التداخل والازدواجية، فضلا عن التشجيع على زيادة الاتصال مع المؤسسات المالية والوكالات الإنمائية خارج منظومة الأمم المتحدة ومنظمات القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والبلدان المانحة داخل منطقة آسيا والمحيط الهادئ وخارجها لتتسنى الاستعانة إلى أقصى حد بالموارد المتاحة وتعزيز فعالية وأثر عمل اللجنة في معالجة التحديات الإنمائية الحاسمة في المنطقة.

٨ - العمل الوثيق والتنسيق مع الهيئات الفرعية الأخرى للجنة.

٩ - تنفيذ أية أنشطة أخرى قد تصدر بها من حين لآخر توجيهات من اللجنة فيما يتعلق بالحد من الفقر.

وتقوم لجنة الحد من الفقر، في سياق اختصاصاتها، بتحديد المهام المزمع الاضطلاع بها أثناء فترة محددة. وتبين اللجنة النتائج المتوقعة من كل مهمة وتضع إطارا زمنيا لتحقيق كل مهمة وترصد تنفيذها ومدى فعاليتها.

وتتألف لجنة الحد من الفقر من جميع الأعضاء والأعضاء المنتسبين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

وتجتمع لجنة الحد من الفقر مرة كل سنتين وتقدم تقريرها إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لتيسير المداولات بشأن المواضع المتعلقة بالحد من الفقر.

وتساعد اللجنة في أعمالها اللجنتان الفرعيتان التاليتان:

(أ) اللجنة الفرعية المعنية بممارسات الحد من الفقر؛

(ب) اللجنة الفرعية المعنية بالإحصاءات.

وفي حين تنظر اللجنة في الجوانب السياسة العامة للحد من الفقر، تركز اللجنتان الفرعيتان على الجوانب القطاعية المحددة في الولاية المنوطة باللجنة بموجب اختصاصاتها.

وتجتمع اللجنتان الفرعيتان في الفترات الفاصلة بين كل دورة وأخرى من دورات اللجنة، والأفضل أن يكون ذلك بالتناوب في سنوات الانعقاد. وتقدم اللجنة التوجيه العام إلى اللجنتين الفرعيتين بشأن المسائل المزمع معالجتها وأولويات عملهما، وهي الأولويات التي تسترشد بها اللجنتان الفرعيتان في تقرير جدولي أعمالهما. وبالإضافة إلى الاجتماعات التي تعقدها اللجنة الفرعية المعنية بالإحصاءات في غير سنوات انعقاد لجنة الحد من الفقر، يمكن أن تجتمع لجنة الإحصاءات، إذا قررت ذلك لجنة الحد من الفقر، مرة كل سنتين للتداول على وجه التحديد في المسائل المشار إليها في الفقرة ٣ (ب) أعلاه. ويقدم إلى اللجنة تقريرا اللجنتين الفرعيتين، في دورتها اللاحقة، ليكون أساسا للمداولات على المستوى المشترك بين القطاعات/المستوى المواضيعي. وفيما يتعلق بتقارير اللجنة الفرعية المعنية بالإحصاءات التي تغطي المسائل المشار إليها في الفقرة ٣ (ب)، ينبغي أن تعيد لجنة الحد من الفقر النظر في تلك التقارير وتتيحها أيضا للجان الأخرى، حسب الاقتضاء، مع مراعاة توصيات اللجنة الفرعية المعنية بالإحصاءات.

المرفق الرابع

اختصاصات لجنة إدارة العولمة

إن لعملية العولمة آثارا عميقة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة لم تتضح جميعها بعد. ويتمثل التحدي في كيفية إدارة العولمة بفعالية، وذلك بصياغة وتنفيذ سياسات فعالة لاغتنام الفرص الجديدة مع تقليل التكاليف

التي لا سبيل إلى تفاديها. وفي هذا السياق، تعالج لجنة إدارة العولمة المسائل القائمة في سياق مجالات البرامج الفرعية المركزة المتمثلة في: (أ) التجارة الدولية والاستثمار، و (ب) هياكل النقل الأساسية وتيسير النقل والسياحة، و (ج) البيئة والتنمية المستدامة، و (د) تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والفضاء.

وتقوم لجنة إدارة العولمة، تحت الإشراف العام للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بما يلي:

١ - استعراض وتحليل القضايا الاقتصادية الناشئة والآثار المترتبة عليها في المنطقة والتوصية بمبادئ توجيهية على صعيد السياسة العامة يمكن طرحها على الحكومات لاعتمادها.

٢ - استعراض وتحليل الاتجاهات والتطورات لزيادة فهم الآثار المترتبة على اتفاقات منظمة التجارة العالمية والترتيبات التجارية الإقليمية وغيرها من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف والتوصية بأنشطة مناسبة لتعزيز قدرات البلدان كيما تنظر في إمكانية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وإشراك البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إشراكا فعليا في المفاوضات التجارية الدولية.

٣ - التشجيع على إيجاد تجارة قادرة على المنافسة دوليا وذلك بترشيد الوثائق والاستعانة بنظم آلية والتشجيع على تبسيط ومواءمة القواعد التجارية وزيادة الامتثال للمعايير ووضع النظم لمنح التراخيص فضلا عن تحسين المهارات الإدارية.

٤ - التشجيع على تبادل الخبرات وتقاسم الممارسات الفضلى لترويج الاستثمار وتيسيره ودعم البلدان في بناء قدراتها على صياغة وتنفيذ سياسات واستراتيجيات لدعم المؤسسات وتطوير روح المبادرة، مع التركيز بوجه خاص على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٥ - التشجيع على زيادة النهوض بالسياحة المستدامة، وذلك بتعزيز قدرات الموارد البشرية والمؤسسات وتعزيز التعاون الإقليمي ولا سيما فيما يتعلق بإقامة شبكات من مؤسسات التدريب.

٦ - القيام بدور حفاز لتحريك العمل في صياغة وتنفيذ مبادرات وطنية وإقليمية وأقاليمية في مجال النقل مع التركيز بوجه خاص على طريق آسيا السريع والسكك الحديدية العابرة لآسيا وتطوير وصلات نقل متعددة الوسائط لتحسين فرص الوصول إلى الأسواق المحلية والعالمية.

٧ - وضع نهج شامل لإلغاء الحواجز المؤسسية والمادية بغية تسهيل حركة الأشخاص والسلع والخدمات وتعزيز خدمات النقل والإمداد المتعددة الوسائط، بما في ذلك تسهيلات العبور، للمساعدة على تحقيق المشاركة النشطة في عملية العولمة.

٨ - استعراض وتحليل وتوثيق اتجاهات النقل والحلول المتعلقة بالسياسات ومساعدة الأعضاء والأعضاء المنتسبين على معالجة المسائل التي تركز على الشراكات العامة/ الخاصة والتشجيع على توخي نهج تشاركية لإدماج الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في خطط النقل وفي السياسات.

٩ - استعراض وتقييم حالة البيئة في المنطقة والتركيز على الاعتبارات البيئية الرئيسية بغية التشجيع على إدماج تلك الشواغل في السياسات الإنمائية والخطط والبرامج الاستراتيجية على المستويين الاقتصادي الكلي والقطاعي وتيسير حوارات السياسة العامة والتدريب وتبادل الخبرات.

١٠ - التشجيع على بناء القدرات البشرية والمؤسسية للاستجابة على نحو فعال وبصورة متكاملة للخطط العالمية والإقليمية والوطنية والخطط البيئية المحلية والمشاركة في وضع اتفاقات بيئية متعددة الأطراف

والانضمام إلى هذه الاتفاقات وتنفيذها؛ والتشجيع، في هذا الصدد، على صياغة ونشر المنظورات والتشريعات والمعايير النموذجية الإقليمية فضلا عن الصكوك الاقتصادية المناسبة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية السائدة، ودعم التعاون الإقليمي ودون الإقليمي في مجال البيئة.

١١ - المساعدة على بناء القدرات وصياغة وتنفيذ استراتيجيات وخطط عمل لاستخدام الموارد الطبيعية على نحو مستدام، ولا سيما منها الموارد المائية، مع التركيز بوجه خاص على مشاكل جودة المياه وحصول الفقراء على مياه الشرب المأمونة.

١٢ - تعزيز القدرات الوطنية على منع الكوارث المتصلة بالمياه والتخفيف من حدتها وإدارتها وتشجيع وتعزيز التعاون مع أمانات الاتفاقيات في مجال مكافحة تدهور التربة والتصحر والآثار الضارة الناشئة عن تغير المناخ ، والتنسيق مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بشأن إزالة الغابات عن طريق تشجيع التعاون الإقليمي.

١٣ - تشجيع بناء القدرات في مجال تطوير الطاقة المستدامة بتقديم المشورة على صعيد السياسة العامة، وبتنمية الموارد البشرية وتبادل المعلومات لدعم الجهود الوطنية لأغراض التخطيط والتنظيم الاستراتيجيين وبزيادة استعمال مصادر الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة الطاقة بإدماج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛ والقيام كذلك بدعم التعاون دون الإقليمي في مجال تنمية قطاع الطاقة وتجارة الطاقة وتقاسمها فضلا عن الإصلاحات المتعلقة بالسياسات.

١٤ - تعزيز بناء القدرات لتهيئة بيئة تمكينية من أجل تطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ونقلها وتطبيقها، ولا سيما من خلال التعاون الإقليمي وإقامة شبكات من المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات القطاع الخاص، لما فيه صالح اقتصادات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وإدماجها في التيار العام.

١٥ - تشجيع التعاون الإقليمي وتحقيق التكامل الفعال بين التطبيقات المستعان فيها بالسواتل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع غيرها من تكنولوجيات المعلومات لأغراض تخطيط وإدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية على أساس مستدام مستنير، وتحسين نوعية الحياة، وبخاصة أعمال الاستشعار المتكامل عن بعد والاتصالات الساتلية لصالح المناطق النائية والريفية ورسم خرائط تفصيلية للمواقع الفقيرة، والتعليم عن بعد.

١٦ - تشجيع الاعتماد الذاتي الجماعي والتعاون بين بلدان الجنوب، كما في التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية وقدرة المنطقة على التكيف مع المستجدات.

١٧ - استعراض تنفيذ برنامج عمل اللجنة وفعاليته وتقديم توصيات إلى اللجنة بشأن برامج العمل المقبلة، وضمان التناول الكافي، في هذه العملية، للمسائل الشاملة لعدة قطاعات من قبيل الشواغل الخاصة لأقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية والبلدان الجزرية النامية في منطقة المحيط الهادئ والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية.

١٨ - تعزيز العلاقات مع المنظمات دون الإقليمية المعنية للنهوض بالتعاون داخل المناطق الفرعية وفيما بينها.

١٩ - تعجيل متابعة قرارات وتوصيات المؤتمرات العالمية ذات الصلة بعمل اللجنة على المستويات الوطني ودون الإقليمي والإقليمي وتقييم التقدم المحرز وتقديم الإرشادات بشأن صياغة وتنفيذ برامج العمل الإقليمية.

٢٠ - تعزيز الاتصال مع الوكالات الإنمائية والمؤسسات المالية ومنظمات القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة والبلدان الداعمة داخل المنطقة

وخارجها ووكالات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، بغية التقليل إلى أدنى حد من التداخل والازدواجية وتعزيز التعاون مع هذه المنظمات والهيئات على كل من الصعيد دون الإقليمي والإقليمي والعالمي لتعظيم فعالية وأثر أنشطة اللجنة.

٢١ - العمل على نحو وثيق مع الهيئات الفرعية الأخرى التابعة للجنة والتنسيق معها.

٢٢ - تنفيذ الأنشطة الأخرى التي قد تصدر بها توجيهات من اللجنة من حين إلى آخر فيما يتصل بالمسائل المتعلقة بإدارة العولمة.

وينبغي للجنة أن تعين، في سياق اختصاصاتها، المهام التي ستضطلع بها خلال فترة محددة. كما ينبغي للجنة أن تبين النتائج المتوقعة من كل مهمة، وأن تحدد إطارا زمنيا لإنجاز كل مهمة وأن ترصد تنفيذها ومدى فعاليتها.

وتتألف لجنة الحد من الفقر من جميع الأعضاء والأعضاء المنتسبين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

وتجتمع اللجنة مرة كل سنتين وتقدم تقريرها إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لتيسير المداولات المتعلقة بإدارة العولمة.

وتساعد اللجنة في أعمالها اللجان الفرعية الأربع التالية:

(أ) اللجنة الفرعية المعنية بالتجارة الدولية والاستثمار؛

(ب) اللجنة الفرعية المعنية بهياكل النقل الأساسية وتيسير النقل والسياحة؛

(ج) اللجنة الفرعية المعنية بالبيئة والتنمية المستدامة؛

(د) اللجنة الفرعية المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والفضاء.

وفي حين تنظر اللجنة في جوانب السياسة العامة لإدارة العولمة إجمالا، تركز اللجان الفرعية على الجوانب القطاعية المحددة في الولايات المنوطة باللجنة بموجب اختصاصاتها.

وتجتمع اللجان الفرعية في الفترات الفاصلة بين دورات اللجنة، والأفضل أن يكون ذلك بالتناوب في سنوات الانعقاد. وتقدم اللجنة توجيهات عامة إلى اللجان الفرعية بشأن المسائل المزمع معالجتها وبشأن تحديد أولويات عملها، وهي الأولويات التي تسترشد بها اللجان الفرعية في وضع جداول أعمالها. وتقدم تقارير اللجان الفرعية إلى اللجنة في دورتها اللاحقة لتكون أساسا للمداولات على المستوى المشترك بين القطاعات/المستوى المواضيعي.

المرفق الخامس

اختصاصات لجنة القضايا الاجتماعية الناشئة

تواجه منطقة آسيا والمحيط الهادئ تحديات جديدة ومتواصلة تفرضها اتجاهات التنمية العالمية والإقليمية التي تؤثر بشدة على الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية. ويواجه كثيرون في هذه المنطقة حواجز تحول دون المشاركة المتساوية والتمتع الكامل بالحق في التنمية بسبب نوع الجنس أو العمر أو الإعاقة أو الدخل أو عوامل أخرى. وهناك مخاطر أخرى تهدد ''أمن البشرية'' تتعلق بارتفاع إصابات فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) (الفيروس/الإيدز) والاتجار بالبشر والجرائم الأخرى. وعلاوة على ذلك، تنشأ تحديات إقليمية جديدة مرتبطة بسرعة شيوخة السكان والهجرة الدولية مما يؤثر على التنمية الاجتماعية والاقتصادية ككل.

وتتبع لجنة القضايا الاجتماعية الناشئة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وتكون مسؤولة أمامها عن مساعدة الأعضاء والأعضاء المنتسبين في تحقيق الهدف المواضيعي المتعلق بتصميم وتنفيذ سياسات واستراتيجيات فعالة لزيادة تكافؤ الفرص لتمكين جميع الفئات الاجتماعية من المشاركة بصورة مثمرة، وتحسين نوعية الحياة ككل.

وتقوم لجنة القضايا الاجتماعية الناشئة (اللجنة) تحت إشراف عام من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بما يلي:

١ - استعراض وتحليل اتجاهات التنمية الرئيسية حتى يمكن توقع وتعيين تحديات وقضايا التنمية الاجتماعية الناشئة التي لها تأثير على منطقة آسيا والمحيط الهادئ، مع التركيز على الفئات الضعيفة اجتماعيا بما فيها النساء، والشباب، والمعوقون، والمعوقات بالذات، والمسنون، والمهاجرون، والمصابون بالفيروس/الإيدز.

٢ - تعزيز تطوير السياسات الاجتماعية وإدماج الأبعاد الاجتماعية في برامج التنمية الوطنية.

٣ - تعزيز أهداف توفير التعليم للجميع، وبخاصة عن طريق إدماج التعليم في جميع البرامج ذات الصلة، ولا سيما بالنسبة للفئات الضعيفة اجتماعيا.

٤ - الإيصاء باستراتيجيات بناء قدرات وطنية مناسبة على جميع المستويات لتحسين التنمية وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل التعليم والصحة والتغذية وإزالة الحواجز التي تعوق المساواة في المشاركة، والتهديدات التي تواجه أمن البشرية، مع التركيز على الفئات المحرومة والضعيفة عند تناول القضايا الاجتماعية القائمة والناشئة.

٥ - الإيصاء باستراتيجيات متعددة القطاعات للوقاية من الفيروس/الإيدز وتقديم الرعاية والدعم، بما في ذلك برامج التوعية الوقائية وزيادة وعي الجمهور.

٦ - تقديم التوجيه إلى الأمانة بشأن وضع خطط متوسطة الأجل وبرامج عمل كل سنتين لمنع أو تخفيف المشاكل الاجتماعية الحرجة وتعزيز الحق في التنمية لكافة الفئات الاجتماعية، مع التركيز على المجالات الهامة في إطار البند ١ أعلاه، من خلال تقديم الدعم للأنشطة المعيارية والتنفيذية، بما في ذلك:

(أ) تنفيذ مشاريع لتقديم المساعدة التقنية وتقديم خدمات استشارية وإجراء بحوث وتدريب وتعزيز تطوير المعلومات وتبادلها؛

(ب) تعيين الممارسات الجيدة ونشرها؛

(ج) إجراء عمليات تحليل للسياسات الاجتماعية المتكاملة والمتعددة القطاعات وإجراء حوارات.

٧ - استعراض تنفيذ برنامج عمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ذي الصلة واستعراض مدى فعاليته، عند التصدي للقضايا الاجتماعية القائمة والناشئة والإيصاء بتدابير لتعزيز أثر البرنامج ومدى ملاءمته، مع وضع الميزة النسبية للجنة الاقتصادية والاجتماعية في الاعتبار.

٨ - تعزيز التعاون الإقليمي فيما بين أعضاء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية وأعضائها المنتسبين لتعزيز الالتزام السياسي والدعوة واستحداث إجراءات على جميع المستويات لمنع وتخفيف أية آثار اجتماعية سيئة تؤدي إليها الاتجاهات الإنمائية. وفي هذا الصدد، ينبغي إيلاء الاهتمام للقضايا الاجتماعية الناشئة التي يمكن التعامل معها على أفضل وجه في إطار من التعاون والتآزر الوثيقين على الصعيد الإقليمي.

٩ - الإسراع بخطى المتابعة على المستوى الوطني ودون الإقليمي والإقليمي لقرارات وتوصيات المؤتمرات العالمية ذات الصلة، ورصد وتقييم التقدم المحرز، وتقديم التوجيه بشأن صياغة وتنفيذ برامج العمل الإقليمية، مع مراعاة التوصيات ذات الصلة للجنة التنمية الاجتماعية ولجنة مركز المرأة وسائر الأجهزة الفرعية الحكومية الدولية الأخرى التابعة للأمم المتحدة.

١٠ - تعزيز التعاون الوثيق والأنشطة المشتركة مع هيئات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة ذات الصلة، بالإضافة إلى زيادة الاتصال مع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الأخرى، وقطاع الأعمال التجارية، والاتصال بالمؤسسات المالية والجهات المانحة وتقديم الدعم للبلدان داخل وخارج منطقة آسيا والمحيط الهادئ لتعظيم الاستفادة من الموارد وزيادة أثر عمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية في مجال التصدي لتحديات التنمية الاجتماعية الهامة في المنطقة.

١١ - العمل على نحو وثيق مع الهيئات الفرعية الأخرى للجنة الاقتصادية والاجتماعية والتنسيق معها.

١٢ - تنفيذ الأنشطة الأخرى حسب ما قد تقدمه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية من توجيه من وقت لآخر في الأمور المتصلة بالقضايا الاجتماعية الناشئة.

وتقوم لجنة القضايا الاجتماعية الناشئة، في سياق اختصاصاتها، بتحديد المهام التي سيجري الاضطلاع بها خلال فترة محددة. وتبين اللجنة النتائج المتوقعة من كل مهمة وتضع إطارا زمنيا لإنجاز كل مهمة وترصد تنفيذها ومدى فاعليتها.

وتتألف اللجنة من جميع الأعضاء والأعضاء المنتسبين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

وتجتمع اللجنة كل سنتين وتقدم تقريرها إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لتيسير المداولات بشأن القضايا الاجتماعية الناشئة.

وستساعد اللجنتان الفرعيتان التاليتان اللجنة في عملها:

(أ) اللجنة الفرعية المعنية بالفئات الضعيفة اجتماعيا؛

(ب) اللجنة الفرعية المعنية بالصحة والتنمية.

وبينما تنظر لجنة القضايا الاجتماعية الناشئة في مجمل جوانب السياسات العامة المتصلة بتناول القضايا الاجتماعية الناشئة، تركز اللجنتان الفرعيتان على نواح قطاعية محددة من الولايات المسندة إلى اللجنة في إطار اختصاصاتها.

وتجتمع اللجنتان الفرعيتان في الفترات الفاصلة بين دورات لجنة القضايا الاجتماعية الناشئة، والأفضل أن يكون ذلك بالتناوب في سنوات الانعقاد. وتقدم لجنة القضايا الاجتماعية الناشئة التوجيه العام للجنتين الفرعيتين بشأن المسائل المطروحة وموضوع تحديد أولويات عملهما، مما يساعد اللجنتين الفرعيتين في تحديد جداول أعمالهما. وتقدم تقارير اللجنتين الفرعيتين إلى اللجنة في دورتها التالية كأساس لمداولاتها على المستوى المشترك بين القطاعات/المستوى المواضيعي.

المرفق السادس

اختصاصات الهيئة الخاصة المعنية بالبلدان الجزرية النامية في المحيط الهادئ

إن المشاكل الخاصة والحالات الاستثنائية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان الجزرية النامية في المحيط الهادئ فيما يتصل بعزلتها وحجمها الصغير وسرعة تأثرها بالأخطار البيئية قد أقر بها المجتمع الدولي، كما أُقر بها

في سياق برنامج العمل المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية[١٠] وتنفيذ الأهداف الإنمائية لإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، وتستلزم هذه الحالات الاستثنائية في البلدان الجزرية النامية في المحيط الهادئ إيلاء اهتمام شديد للأولويات من أجل إدخال هذه البلدان في صلب عملية التكامل الإقليمي الجارية ولوصلها بالقوة المحركة الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة. وتوفر الهيئة الخاصة المعنية بالبلدان الجزرية النامية في المحيط الهادئ محفلا مركزا لمعالجة القضايا والمشاكل الخاصة التي تواجه مجموعات البلدان هذه بروح التعاون الإقليمي.

وتقوم الهيئة الخاصة، تحت إشراف شامل من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بما يلي:

١ - استعراض وتحليل التقدم الاقتصادي والاجتماعي المحرز في البلدان الجزرية النامية في المحيط الهادئ بما في ذلك القيود التي تواجه تنميتها.

٢ - العمل على تعبئة الأفكار وتحفيز الإجراءات لتحديد الخيارات الجديدة المتعلقة بالسياسات الرامية إلى تمكين هذه البلدان من تعظيم الفوائد المستمدة من العولمة وتشجيع خيارات السياسة هذه على الصُعد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية.

٣ - المساعدة في بناء قدرات البلدان الجزرية النامية في المحيط الهادئ.

٤ - تشجيع وتعزيز ترتيبات التعاون المشترك بين البلدان وبين المناطق دون الإقليمية من أجل تبادل الخبرات والتعاون التقني بين البلدان الجزرية النامية في المحيط الهادئ وفيما بينها ومع غيرها من البلدان في المنطقة.

٥ - تشجيع إقامة صلة، خصوصا من خلال مركز عمليات المحيط الهادئ التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية، مع الوكالات الإنمائية والمؤسسات المالية، ومنظمات القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والبلدان المانحة ودعم البلدان داخل وخارج المنطقة، فيما تقوم به من مبادرات وأنشطة لصالح البلدان الجزرية النامية في المحيط الهادئ.

٦ - استعراض تنفيذ برنامج عمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومدى فعاليته وتقديم التوصيات إلى اللجنة بشأن برامج العمل المقبلة، والقيام، في هذه العملية، بكفالة المعالجة الملائمة للقضايا الشاملة لعدة قطاعات مثل البيئة وتنمية الموارد البشرية وشواغل نوع الجنس.

٧ - الإسراع بخطى متابعة المقررات والتوصيات الصادرة عن المؤتمرات العالمية ذات الصلة بالبلدان الجزرية الصغيرة النامية على الصُعد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية، خصوصا برنامج العمل المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية وتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

٨ - تعزيز التعاون الوثيق والأنشطة المشتركة مع هيئات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة ذات الصلة.

٩ - العمل عن قرب مع الهيئات الفرعية الأخرى التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

١٠ - تنفيذ المهام الأخرى حسب ما قد تقدمه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية من توجيه من وقت لآخر في المسائل المتصلة بالبلدان الجزرية النامية في المحيط الهادئ.

---

(١٠) تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدجتاون، بربادوس، ٢٥ نيسان/ أبريل - ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.94.I.18 والتصويبان)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول.

وتتولى الهيئة الخاصة، في سياق اختصاصاتها، تحديد المهام التي سيجري الاضطلاع بها خلال فترة محددة. وتبين الهيئة الخاصة النتائج المتوقعة من كل مهمة، وتضع إطارا زمنيا لإنجاز كل مهمة وترصد تنفيذها ومدى فعاليتها.

وتجتمع الهيئة الخاصة كل عامين لمدة يومين، في أعقاب الدورات السنوية للجنة الاقتصادية والاجتماعية، بالتناوب في سنوات الانعقاد مع الهيئة الخاصة المعنية بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية.

المرفق السابع

اختصاصات الهيئة الخاصة المعنية بأقل البلدان نموا وبالبلدان النامية غير الساحلية

إن المشاكل والقيود الخاصة التي تواجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية قد أقر بها المجتمع الدولي، كما أُقر بها في سياق إعلان بروكسل[11]، وبرنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا[12]، الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، والاستراتيجية الإنمائية الدولية وتنفيذ أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية. وتستلزم هذه القيود إيلاء اهتمام شديد للأولويات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ من أجل إدماج أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية في عملية التكامل الإقليمي الجارية ووصلها بالقوة المحركة الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة. وتوفر الهيئة الخاصة المعنية بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية منتدى يركز على معالجة القضايا والمشاكل الخاصة التي تواجه مجموعات البلدان هذه بروح التعاون الإقليمي.

وتقوم الهيئة الخاصة، تحت الإشراف العام للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بما يلي:

١ - استعراض التقدم الاقتصادي والاجتماعي وتحليله في أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية وإجراء استعراضات متعمقة للقيود الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تواجه التنمية فيها.

٢ - العمل بمثابة مركز لتعبئة الأفكار وحافز لاتخاذ إجراءات لتحديد الخيارات الجديدة المتعلقة بالسياسات وتشجيعها على الصعد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية لتمكين هذه البلدان من الاستفادة القصوى من العولمة، مع التركيز على اعتماد تدابير من أجل زيادة تعبئة الموارد الداخلية والأجنبية، وتنمية التجارة والقطاع الخاص، وإصلاح القطاع العام، وتقديم الخدمات الاستشارية بشأن المسائل ذات الصلة، عند طلبها، إلى الحكومات.

٣ - دعم القدرات الوطنية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية، بما في ذلك القدرات المتصلة بصياغة الاستراتيجيات الإنمائية على الصعيدين الوطني والقطاعي.

٤ - تشجيع ترتيبات التعاون المشترك بين البلدان وتعزيزها من أجل تبادل الخبرات والتعاون التقني بين أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية وفيما بينها ومع غيرها من البلدان النامية والمتقدمة النمو في المنطقة.

٥ - التشجيع على اتخاذ نهج شامل لإزالة الحواجز المؤسسية والمادية بهدف تيسير حركة الناس والسلع والخدمات وتعزيز تنمية خدمات النقل المتعددة الوسائط/الإمداد والتموين، بما فيها تسهيلات العبور، للسماح بالمشاركة النشطة في عملية العولمة.

٦ - القيام، بدون تكرار ما أنجز من أعمال في أماكن أخرى، باستعراض وتحليل ما يواجه البلدان النامية

---

(١١) A/CONF.191/12.

(١٢) A/CONF.191/11.

غير الساحلية الآسيوية من مشاكل خاصة في تجارة المرور العابر والنقل، والتوصية بما هو ملائم من تدابير لحل هذه المشاكل وفقا للاتفاقات الدولية، خصوصا المادة ١٢٥ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار[١٣]، وتشجيع هذه البلدان وبلدان المرور العابر المجاورة لها على التعاون من أجل تخفيض عنصر تكاليف النقل ضمن التكاليف النهائية للسلع، في جملة أمور.

٧ - تشجيع إقامة صلة مع الوكالات الإنمائية والمؤسسات المالية، ومنظمات القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والبلدان المانحة داخل المنطقة وخارجها، فيما تقوم به من مبادرات وأنشطة لصالح أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية.

٨ - استعراض تنفيذ برنامج عمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (اللجنة) ذي الصلة ومدى فعاليته وتقديم التوصيات إلى اللجنة بشأن برامج العمل المقبلة، والحرص في هذه العملية، على المعالجة المناسبة للقضايا الشاملة لعدة قطاعات مثل البيئة، وتنمية الموارد البشرية، ودور المرأة في التنمية.

٩ - الإسراع بوتيرة متابعة القرارات والتوصيات ذات الصلة الصادرة عن المؤتمرات العالمية بشأن أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية على الصعد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية، خاصة إعلان بروكسل وبرنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا المعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا.

١٠ - التشجيع على إقامة تعاون أوثق وأنشطة مشتركة مع هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ذات الصلة، فضلا عن زيادة الاتصال مع المؤسسات المالية، والوكالات الإنمائية خارج منظومة الأمم المتحدة، ومنظمات القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والجهات المانحة والبلدان الداعمة داخل منطقة آسيا والمحيط الهادئ وخارجها، لزيادة استغلال الموارد المتاحة إلى أقصى حد وتعزيز فعالية عمل اللجنة وتأثيره في التصدي للتحديات الإنمائية الحاسمة التي تواجه أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية.

١١ - العمل عن كثب مع الهيئات الفرعية الأخرى التابعة للجنة وتنسيق أنشطتها معها.

١٢ - تنفيذ ما توجه به اللجنة من مهام من وقت لآخر في المسائل المتصلة بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية.

وتقوم الهيئة الخاصة، في سياق اختصاصاتها، بتعيين المهام التي سيُضطلع بها خلال فترة محددة. كما توضح الهيئة الخاصة النتائج المتوقعة من كل مهمة، وتضع إطارا زمنيا لإنجاز كل مهمة وترصد تنفيذها ومدى فعاليتها.

وتجتمع الهيئة الخاصة مرة كل عامين لمدة يومين، في أعقاب دورات اللجنة، بالتناوب في سنوات الانعقاد مع الهيئة الخاصة المعنية بالبلدان الجزرية النامية في المحيط الهندي.

باء - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٢ - في الدورة التاسعة والعشرين للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (اللجنة)، اعتمدت

(١٣) انظر قانون البحار: النصوص الرسمية لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ والاتفاق المتعلق بتنفيذ الباب الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ مع فهرس ومقتطفات من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بقانون البحار (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.97.V.10).

اللجنة مشروع القرار التالي الذي يقتضي من المجلس اتخاذ إجراء بشأنه:

مشروع القرار الأول

مكان وتاريخ انعقاد الدورة المقبلة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يضع في اعتباره الفقرة ١٥ من اختصاصات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والمادتين ١ و ٢ من نظامها الداخلي،

وإذ يضع في اعتباره الدعوة التي وجهها كمنولث بورتوريكو لعقد الدورة الثلاثين للجنة في ذلك البلد[١٤]،

١ - **يعرب عن امتنانه** لكمنولث بورتوريكو لدعوته الكريمة؛

٢ - **يقبل** الدعوة بكل سرور؛

٣ - **يوافق** على عقد الدورة الثلاثين للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في بورتوريكو في النصف الأول من عام ٢٠٠٤.

ثانيا - المسائل التي يوجه انتباه المجلس إليها

ألف - اللجنة الاقتصادية لأوروبا

٣ - اعتمدت اللجنة الاقتصادية لأوروبا، في دورتها السابعة والخمسين، تقريرها السنوي الذي يشمل الفترة من ١٢ أيار/مايو ٢٠٠١ إلى ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٢. ويوجه انتباه المجلس إلى المسائل التالية المأخوذة من التقرير.

الجوانب الاقتصادية للأمن في أوروبا

٤ - أشارت الأمينة التنفيذية، عند عرضها هذا البند، إلى أن الأمن ليس موضوعا جديدا بالنسبة للجنة الاقتصادية لأوروبا، خاصة منذ أن طرحت عملية هلسنكي من جديد في عام ١٩٧٥ الفكرة التي مفادها أن العوامل الاقتصادية فضلا عن عوامل أخرى تمثل جزءا من ''المعادلة الأمنية''. وأشارت إلى أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ما فتئت عبر السنوات تطلب على نحو متزايد من اللجنة الاقتصادية لأوروبا أن توفر مساهمات في البعد الاقتصادي للأمن؛ وفي عام ١٩٩٨، بناء على طلب من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، نظمت اللجنة الاقتصادية لأوروبا حلقة دراسية للتطارح الفكري بشأن البعد الاقتصادي للأمن. وفي عام ٢٠٠١، نظمت اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بالتعاون أيضا مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ندوة عن البعد الاقتصادي لمنع الصراعات.

٥ - وأشارت الأمينة التنفيذية إلى أن كلا من إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، وقرار الجمعية العامة ٥٥/١٦٢ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ بشأن متابعة حصيلة مؤتمر قمة الألفية، أكد أهمية الأمن ودعا جميع العناصر المكونة للأمم المتحدة إلى تكييف برامجها من أجل مراعاة عملية متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية المتصلة، فيما يتعلق بالأمن، وأمور أخرى، بتعزيز جهود منع الصراعات وبناء السلام.

٦ - وألقى أمين عام منظمة الأمن والتعاون في أوروبا خطابا رئيسيا تحدث فيه عن دور منظمته وتجربتها في مجال الأمن ومنع الصراعات فضلا عن الآثار المترتبة على ولايتها عن القرارات المتخذة خلال اجتماع المجلس الوزاري المعقود في بوخارست في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. وأكد الأمين العام أن التعاون الوثيق بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا واللجنة الاقتصادية لأوروبا أسفر عن إنجازات مثمرة.

---

(١٤) انظر المذكرة التي أعدتها أمانة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ((LC/G.2177(SES.29/18)).

وبوجه خاص، اتسم التعاون بالفعالية في التحضير والمتابعة للمنتدى الاقتصادي السنوي وفي أنشطة محددة مثل تعزيز اتفاقية آرهوس بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة في صنع القرار واللجوء إلى العدالة في المسائل البيئية (ECE/CEP/43). ولتعزيز هذا التعاون، قررت الأمانتان إعداد قائمة بمجالات التعاون والأنشطة الجارية التي يمكن على أساسها توطيد التعاون مستقبلا وتوسيع نطاقه ليشمل شركاء رئيسيين في المناقشات.

٧ - وأعربت اللجنة عن دعمها لمساعي جميع وكالات الأمم المتحدة الرامية إلى كفالة بيئة أكثر استقرارا وأمنا في المنطقة ونوهت بعمل الأمانة لتحديد المساهمات الملائمة للجنة الاقتصادية لأوروبا في هذا الصدد. وساد رأي بأنه، في حين أن اللجنة الاقتصادية لأوروبا ليست وكالة أمنية، بوسعها أن تسهم عن طريق عملها الجاري في القطاعات المختلفة. إلا أن اللجنة أكدت ضرورة تجنب أمانة اللجنة الاقتصادية لأوروبا للازدواجية في العمل مع المنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية الأخرى وأنه ينبغي لها أن تنطلق من مجالات الخبرة الفنية المعترف بتمرسها فيها.

٨ - وشجعت اللجنة أمانة اللجنة الاقتصادية لأوروبا على مواصلة عملها المتعلق بالجوانب الاقتصادية للأمن وتعاونها مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وكفالة التنسيق بين المنظمتين وتكامل العمل بينهما. وأعربت كذلك عن تأييدها لإشراك القطاع الخاص بوصفه عنصرا هاما في العمل في المستقبل.

٩ - ودُعي رؤساء الهيئات الفرعية الأساسية للجنة إلى النظر عن كثب في برامج عمل تلك الهيئات في سياق الأمن والسلامة. ومن شأن ذلك أن يوفر أساسا لفحص يعم جميع القطاعات للتحديات والأخطار المحتملة على الأمن ذات الصلة بعمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا. وشُجعت الأمينة التنفيذية على مواصلة رصد هذا الجانب من أنشطة اللجنة.

التقييم الذاتي لأمانة اللجنة الاقتصادية لأوروبا

١٠ - أشارت الأمينة التنفيذية، وهي تعرض ورقة الاجتماع التي أعدتها بشأن الموضوع أعلاه، إلى أن الأمين العام قد أطلق مبادرة لمواصلة عملية تعزيز المنظمة في ضوء المبادئ والأولويات المضمنة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية. وينطوي جزء من تلك المبادرة على إجراء استعراض لبرنامج عمل الأمانة العامة وطلب إلى كل إدارة من إدارات الأمم المتحدة أن تعد، كخطوة أولى، تقييمات ذاتية. وسعيا إلى إشراك الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا في هذه العملية في مرحلة مبكرة قدر الإمكان، عرضت الأمينة التنفيذية وثيقة التقييم الذاتي للاطلاع والتعليق عليها.

١١ - وشددت الأمينة التنفيذية، عند قيامها بعرض مقترحاتها، على ضرورة تجنب الازدواجية في الأنشطة مع منظمات أخرى وضرورة بناء جوانب قوة جديدة إضافة إلى جوانب القوة الموجودة. وعلى وجه الخصوص، اقترحت الأمينة التنفيذية أن تشمل أنشطة اللجنة الاقتصادية لأوروبا البعد الاجتماعي للنمو وزيادة الحوار بشأن السياسات ودعم تقرير السياسات في اللجنة. وأعربت عن إدراكها التام لضرورة أن يكون التركيز هو المبدأ التوجيهي الرئيسي في هذه العملية. وركزت على أن جهود اللجنة الاقتصادية لأوروبا لا يمكن أن تتشتت أكثر من اللازم ولا ينبغي لها أن تصبح كذلك، وأن الاضطلاع بالأنشطة الجديدة يجب أن يكون بطريقة مركزة. وشددت أيضا على أن اللجنة الاقتصادية لأوروبا يجب أن تكون قادرة على المشاركة في العمليات العالمية بكفاءة، سواء كان ذلك في المرحلة التحضيرية أم في مرحلة التنفيذ، مع مراعاة ما تقوم به الجهات الأخرى وما ينبغي أن يشكل مجال العمل الخاص

للجنة الاقتصادية لأوروبا. وأشارت الأمينة التنفيذية إلى أن اللجنة لا يتوقع لها أن تتخذ قرارا رسميا بشأن ''مجموعة مقترحات الإصلاح'' في الاجتماع الجاري، وإنما يتوقع لها أن تجري أول مناقشة في سلسلة مناقشات عديدة بشأن سبل تعزيز المنظمة. وقالت إنها تتطلع قدما إلى تلقي انطباعات اللجنة الأولية عن المقترحات الواردة في الورقة.

١٢ - ورحبت اللجنة بفرصة مناقشة المقترحات الواردة في ورقة غرفة الاجتماعات. واتسمت تعليقات الوفود الأولية على تلك المقترحات بتباين شديد. ورأت اللجنة ضرورة إجراء مناقشات إضافية بشأن مسائل هامة مثل إجراء المزيد من الحوار بشأن السياسات العامة، والبعد الاجتماعي والمسائل الأمنية في برنامج عمل اللجنة؛ وإصلاح الهيكل الحكومي الدولي للجنة الاقتصادية لأوروبا؛ وتعزيز دور الدورة السنوية والمكتب، فضلا عن التوجه المقترح للمساعدة التقنية والأنشطة التنفيذية.

١٣ - وعقب الملاحظات التي أدلت بها الدول الأعضاء، أعربت الأمينة التنفيذية عن تقديرها لدعم اللجنة لجهود تعزيز أمانة اللجنة الاقتصادية لأوروبا في السياق الأوسع نطاقا لإصلاح الأمم المتحدة وأعربت مجددا عن رغبتها إشراك اللجنة بشكل نشط في العملية، حيث طلبت تقديم تعليقات مكتوبة بشأن ورقة غرفة الاجتماعات لتيسير المناقشات في المستقبل. واختتمت حديثها بالتركيز على أن اللجنة لا ينبغي أن تستفيد من الإنجازات السابقة وحسب، وإنما يجب أن تكون قادرة على التصدي للتحديات الجديدة في الوقت الذي تقوم فيه باستغلال مزاياها المثبتة وزيادة تعاونها مع الغير. وفي هذا الصدد، ينبغي للدول الأعضاء أن تشارك في تحديد الأولويات وفي وضع برنامج العمل للميزانية حتى يتفق برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا مع مصالح دولها الأعضاء.

تقرير مرحلي عن المساعدة التقنية التي تقدمها اللجنة الاقتصادية لأوروبا

١٤ - عرضت الأمينة التنفيذية هذا البند موضحة قصد وتوجهات المساعدة التقنية للجنة الاقتصادية لأوروبا وأنشطتها التنفيذية، حيث أعلنت عن موافقتها على النقاط الواردة في تقرير فريق الخبراء المعني ببرنامج العمل من أجل تعزيز الأنشطة التقنية للجنة والحاجة إلى وضع آلية لجعل هذه الأنشطة أكثر شفافية واستهدافا وتركيزا على العمل في مجال السياسات العامة بالنسبة لتطبيق اللجنة الاقتصادية لأوروبا للأعراف والمعايير من أجل فائدة البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

١٥ - وأكدت اللجنة الأهمية التي توليها لعمل أمانة اللجنة الاقتصادية لأوروبا المتعلق بالمساعدة التقنية والأنشطة التنفيذية. وأُعرب عن الرأي بضرورة إدخال المزيد من التحسينات لجعل العمل والأنشطة أكثر فعالية. وينبغي تحديد أهداف هذه الأنشطة بصورة أفضل وزيادة تنسيقها سعيا إلى تحقيق نتائج ملموسة، على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي، وإحداث أثر حقيقي بالتالي على تنمية البلدان المتلقية للمساعدة. وساد رأي أيضا بضرورة إضفاء المزيد من الشفافية على هذه الأنشطة وضرورة توفير المزيد من المعلومات لتيسير فهم الإجراءات التي تنطوي عليها منذ مرحلة وضع التصور لها مرورا بمرحلة التمويل والتنفيذ وانتهاء بمرحلة المتابعة والتقييم.

١٦ - وشكرت الأمينة التنفيذية اللجنة على دعمها لأنشطة أمانة اللجنة الاقتصادية لأوروبا الواردة في إطار هذا البند من جدول الأعمال. واختتمت حديثها قائلة إن تعزيز التنسيق فيما يتعلق بالأنشطة التقنية ينبغي أن يقوم على التنسيق الداخلي والخارجي على السواء مع المنظمة ذات الصلة العاملة في ميدان المساعدة التقنية. وأيدت الأمينة التنفيذية أيضا استنتاجات فريق الخبراء، خاصة فيما يتصل

بضرورة تحقيق المزيد من الشفافية والقيام على نحو أكثر انتظاما بتوفير معلومات مستوفاة عنها. وطمأنت الأمينة التنفيذية اللجنة على أن الأمانة ستطور خبرتها الفنية لتحقيق نتائج في مجال تقييم المشاريع في المستقبل.

التحضير للمؤتمرات العالمية ومتابعتها

١٧ - في الكلمة الافتتاحية للأمينة التنفيذية، شددت الأمينة على أهمية إسهام اللجنة الاقتصادية لأوروبا في التحضير للمؤتمرات والأحداث العالمية ومتابعتها. ولخصت ورقة غرفة الاجتماع التي عرضتها الأمينة هذه المساهمات فيما يتعلق بأربعة أحداث عالمية وهي: الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة، ومؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، والمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

١٨ - وكما ورد في الورقة، يتزايد الاعتراف بدور اللجان الإقليمية في التحضير للأحداث العالمية للأمم المتحدة ومتابعتها، علما بأن من شأن المساهمات المقدمة من المناطق تحفيز بل وتشكيل المناقشات على الصعيد العالمي قبيل انعقاد الأحداث العالمية. وعلاوة على ذلك، فإن متابعة هذه الأحداث قد يكون أكثر فعالية على الصعيد الإقليمي.

١٩ - وكررت الأمينة التنفيذية الحاجة إلى تعزيز آلية وضع الأولويات في اللجنة. وذكرت أيضا أن ذلك قد يتطلب إجراء تعديل على ولاية اللجنة، وذلك لأنها ستتيح لأمانة اللجنة الاقتصادية لأوروبا أن تستجيب على نحو أفضل للأحداث العالمية من قبيل مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة والجمعية العالمية الثانية للشيخوخة.

مسائل أخرى

٢٠ - قدم ممثل اسبانيا إحاطة عن الأنشطة الأوروبية المتوسطية التي تُعرف بعملية برشلونة - وهي المنتدى الوحيد الذي شاركت فيه البلدان العربية وإسرائيل معا. وأُعرب عن الدعم لمشاريع اللجنة الاقتصادية لأوروبا في منطقة البحر الأبيض المتوسط مع تشجيع التعاون مع برنامج ميدا ''برنامج التدابير التقنية والمالية التي ترافق إصلاح البنى الاقتصادية والاجتماعية في إطار الشراكة الأوروبية المتوسطية''. وباستطاعة اللجنة الاقتصادية لأوروبا أن تستفيد من جهود عملية برشلونة فيما يتعلق بأنشطتها في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

٢١ - وقدم كبير المستشارين المعني بالمسائل المتعددة التخصصات بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة للأمم المتحدة تقريرا عن التقدم المحرز المتعلق بثلاثة مشاريع تعاون تقنية أقاليمية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: (أ) بناء القدرات في مجال تيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية بقيادة اللجنة الاقتصادية لأوروبا؛ (ب) الإدارة المستدامة للمياه الجوفية المشتركة دوليا وحمايتها بقيادة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا؛ (ج) تمويل مشاريع الطاقة المتجددة وحفظ الطاقة بقيادة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وقدمت معلومات بشأن المسائل التي تنطوي عليها المشاريع وأهدافها وطرائق تنفيذها.

باء - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

٢٢ - اتخذت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (اللجنة) في دورتها الثامنة والخمسين القرار الوارد موجزه أدناه، الذي تم توجيه انتباه المجلس إليه.

القرار ٤/٥٨ - الدعوة لمجتمع غير إقصائي خال من الحواجز يحفظ حقوق المعوقين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في القرن الحادي والعشرين

٢٣ - رحبت اللجنة في قرارها، مع التقدير، بتنظيم الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى لاختتام عقد

المعوقين في آسيا والمحيط الهادئ الذي ستستضيفه حكومة اليابان وحكومة ولاية شيغا بمدينة أوتسو، بشيغا في اليابان، من ٢٥ إلى ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. ومع اقتراب نهاية العقد، أعلنت اللجنة عن تمديده لعقد آخر، ٢٠٠٣-٢٠١٢، وذلك لإعطاء حافز إضافي لتنفيذ برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين[١٥] وخطة العمل لعقد المعوقين في آسيا والمحيط الهادئ في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بعد عام ٢٠٠٢.

جيم - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٢٤ - اعتمدت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (اللجنة)، في دورتها التاسعة والعشرين، القرار التالي الذي وجه انتباه المجلس إليه بحكم اهتمام المجلس به.

القرار ٥٩٥ (د-٢٩) - قرار برازيليا بشأن العولمة والتنمية

٢٥ - نظرت اللجنة في دورتها التاسعة والعشرين، المنعقدة في برازيليا من ٦ إلى ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٢، في التقرير الخاص بالعولمة والتنمية ((LC/G.2157 (SES.29/3)، الذي طلبته اللجنة من الأمانة في دورتها الثامنة والعشرين. وحلل التقرير العلاقة المتبادلة بين الخطط الإنمائية لبلدان المنطقة والسياسات المرتبطة بإجراءات العولمة في المجالات الاقتصادية، ولا سيما تلك المتعلقة بالتجارة، والشؤون المالية وتدفق رؤوس الأموال، وكذلك في المجالات الاجتماعية والبيئية. وأتاح التقرير اقتراحات محددة بسياسات عامة للدول الأعضاء.

٢٦ - وفي قرار برازيليا عن العولمة والتنمية، رحبت اللجنة بالتقرير، ولا سيما بالمفاهيم التي حددها، والمعلومات التي تضمنها والمقترحات التي عرضها على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. وتمشيا مع التقرير، أقرت اللجنة بأن العولمة، بصفتها عملية متعددة الجوانب، قد أدت إلى عولمة القيم بمعنى الانتشار التدريجي لقيم أخلاقية مشتركة. وقد تجلى ذلك بشكل كبير في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق المدنية والسياسية، فضلا عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي جرى التركيز عليها بشكل خاص في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية.

٢٧ - ولاحظت اللجنة الاعتماد المتبادل المتنامي بين البلدان في عدد من المجالات كالشؤون المالية الدولية والبيئة، وأن ذلك يتنافى تماما وعدم وضع إطار مؤسسي عالمي ملائم لمعالجة هذه المسائل. ولاحظت أيضا أن التوسع التجاري لم يسفر عن نمو اقتصادي سريع على نطاق العالم، وأن انتقال رؤوس الأموال بهذه الدرجة العالية قد صاحبه قدر من التقلب والإصابة بعدوى المشاكل. وتركزت المعارف والابتكارات التكنولوجية على نحو أكبر في البلدان الصناعية. ولا يزال التفاوت في الدخل قائما داخل البلدان وفيما بينها بسبب استمرار عدم التكافؤ في النظام العالمي من حيث الجوانب الاقتصادية الكلية والشؤون المالية والإنتاج والتكنولوجيا، فضلا عن القيود على حركة اليد العاملة. وقد أتاحت المرحلة الحالية من العولمة مجموعة من الفرص، استفادت البلدان النامية من جزء منها على الأقل. إلا أنها استتبعت كذلك مخاطر فاقمت من بعض المشاكل الطويلة الأجل في المنطقة وأثارت في الوقت نفسه مشاكل جديدة.

٢٨ - وجرى التشديد على تقاليد وحيوية مخططات التكامل دون الإقليمية وإمكانية تعميقها في إطار من الإقليمية المفتوحة، فضلا عن تأكيد ثراء المؤسسات الإقليمية الموجودة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وعلاوة

(١٥) A/37/351/Add.1 و Corr.1، المرفق، الفرع الثامن، التوصية الأولى (رابعا).

على ذلك، لوحظت قدرة بلدان المنطقة المشهود لها في مجال توسيع التجارة داخل المنطقة وخارجها وجذب كميات ضخمة من الموارد، لا سيما من الاستثمار الأجنبي المباشر، واعتبرت عاملا إيجابيا. وأحرزت بلدان كثيرة تقدما في مجال الإدارة الاقتصادية الكلية، ولا سيما فيما يتعلق بمراقبة المالية العامة والتضخم. وتحققت خطوات واسعة في مجال إدماج عناصر جدول أعمال التنمية المستدامة على نحو أكثر فعالية، وحدث في كثير من الحالات توسع في الإنفاق العام على التعليم مما مكّن بلدان المنطقة من زيادة الاهتمام بالتعليم الأساسي والثانوي وإطلاق مبادرات لمنح السكان مدخلا إلى شبكات المعلومات المحوسبة ووسائط الإعلام المرئية والمسموعة. وتُبذل جهود لجعل سوق اليد العاملة أكثر قابلية للتكيف بإدخال ترتيبات جديدة لتدريب العاملين ووضع خطط تأمين ضد البطالة. ويؤدي القطاع الخاص دورا إيجابيا في تحديث مختلف قطاعات البنى التحتية وفي التفاعل مع القطاع العام لوضع نهج إبداعية في مجال الضمان الاجتماعي.

٢٩ - إلا أن هناك عقبات لا تزال تعوق عملية تغيير أنماط الإنتاج بحيث تتسم بالعدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية في المنطقة. وكان النمو الاقتصادي قاصرا ومتقلبا ولم تؤد زيادة الإنتاجية إلى تضييق الهوة بين العالمين المتقدم النمو والنامي. ولا تزال روابط الأنشطة المتعلقة بالتصدير والاستثمار الأجنبي المباشر مع الأنشطة الاقتصادية الأخرى غير كافية. وعلاوة على ذلك، لا توجد لدى المؤسسات المعنية بتشجيع التنمية المستدامة سوى موارد محدودة جدا وأدوات قليلة. ولا يزال عدم توافر الوظائف الجيدة النوعية يقلل من مستوى التخفيف من البطالة، في القطاع غير الرسمي ومجالات أخرى. ولا يزال التفاوت التعليمي بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو قائما فيما يتعلق بمدى التغطية (التعليم الثانوي والعالي) وكذلك الجودة. ويتزايد الطلب على نظم الضمان الاجتماعي من أجل تغطية المخاطر التقليدية، ولا سيما العناية الصحية، والشيخوخة، والمرض، والمخاطر الجديدة المتعلقة بتزايد عدم استقرار العمالة والدخل.

٣٠ - وأيدت اللجنة جدول الأعمال الإيجابي الذي اقترحته الأمانة لمواجهة التحديات التي تفرضها العولمة، ولا سيما أهمية الاستراتيجيات الوطنية لتعزيز الديمقراطية؛ وإمكانية مساهمة المنطقة في تشييد بنية مؤسسية عالمية من شأنها أن تقلل من سرعة التأثر بالعوامل الخارجية وتمنح بلدان المنطقة قدرة أكبر على المناورة في مجال وضع السياسات الوطنية وتنفيذها، فضلا عن كون الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية منتديات للتعاون، بحسب أحد الآراء. وطالبت اللجنة أمانة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بأن تعمل على توزيع التقرير على نطاق واسع، وشجعت على مناقشته في الدوائر السياسية والاجتماعية والأكاديمية ودوائر الشركات التجارية، فضلا عن منظمات المجتمع المدني التابعة لها في المنطقة بهدف تعزيز الحوار فيما يتعلق بالمكونات الأساسية لجدول الأعمال المقترح. وشجعت اللجنة أيضا استعراض ومناقشة التقرير من قبل المنظمات الدولية التي تتناول أبعادا مختلفة من التنمية الاقتصادية بغية العمل، على نحو خاص، على تعزيز تبادل الآراء بشأن المقترحات المطروحة لضبط الجوانب غير المتسقة وسد الفجوات في جدول الأعمال الدولي.

٣١ - وحثت اللجنة الأمينة التنفيذية على إجراء تحليل معمق أكثر للمسائل التالية: (أ) التعليم، والعلوم والتكنولوجيا، والتركيز على وضع نظم ابتكارية وطنية وإقليمية من شأنها أن توحّد جهود القطاعين العام والخاص؛ (ب) الحماية الاجتماعية، بهدف تحقيق التكامل بين الترتيبات العامة والخاصة لتوسيع التغطية وتحقيق تكامل أكبر؛ (ج) إدارة الاقتصاد الكلي لمواجهة تقلبات الدورة الاقتصادية، وإضافة تدابير وطنية ودون إقليمية وإقليمية لتكميل التغيرات

المطلوبة على الصعيد الدولي؛ (د) روابط الإنتاج، وتعريف السياسات لتطويرها وتعميقها وإنشاء مجموعات إنتاجية.

٣٢ - ودعت اللجنة أيضا الأمانة إلى مواصلة بحثها لاستراتيجيات التنمية في عدد من بلدان المنطقة في سياق عملية العولمة، على أساس الحاجة إلى وضع نهج متكامل للمسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتحديد السياسات والتدابير ذات الصلة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

دال - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

٣٣ - عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) دورتها الاستثنائية الرابعة في ١١ آذار/مارس ٢٠٠٢، واعتمدت قرارا واحدا فقط وهو ما يوجه انتباه المجلس إليه.

القرار ٢٣٨ (دإ-٤) - الخطة المتوسطة الأجل المنقحة للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥ وبرنامج العمل المنقح والأولويات لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣

٣٤ - اعتُمدت في هذا القرار بالإجماع الخطة المتوسطة الأجل المنقحة للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥ وبرنامج العمل المنقح لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

٣٥ - وشرعت الإسكوا في نهاية السنة الماضية في تنقيح الخطة المتوسطة الأجل وبرنامج العمل الحالي عملا بقرار الجمعية العامة ٥٥/٢ المتضمن إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية وتقرير الأمين العام الذي يتضمن دليلا تفصيليا لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية (A/56/326)، وتوصية اللجنة في دورتها الحادية والعشرين التي تدعو إلى وضع برنامج عمل أكثر تركيزا ينحو إلى تقديم المساعدة في مجال التكامل الإقليمي.

٣٦ - ودعا القرار أمانة الإسكوا إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لزيادة فعالية أنشطتها.

٣٧ - وفي هذا الصدد، قد يكون من المفيد ملاحظة أن الخطة المتوسطة الأجل المنقحة تستند إلى الهدف الشامل، هدف التكامل الإقليمي مع أربع أولويات مواضيعية - إدارة موارد المياه والطاقة؛ والاستجابة للعولمة؛ وتعزيز تكامل السياسات الاجتماعية؛ وتعزيز القدرات التكنولوجية (رأب الثغرة المعروفة بالهوة الرقمية) - يتم تنفيذها من خلال ستة برامج فرعية. والبرامج هي: السياسات المتكاملة لإدارة الموارد الإقليمية لأغراض التنمية المستدامة؛ والسياسات الاجتماعية المتكاملة؛ والتحليل الاقتصادي والتنبؤ لأغراض التنمية الإقليمية؛ والتكامل الإقليمي والاستجابة للعولمة؛ وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التكامل الإقليمي؛ والإحصاءات المقارنة لأغراض تحسين التخطيط واتخاذ القرارات.